

مع انتخابات موريتانيا لم تعد تعهدات مجلس العدالة والديموقراطية بالتطبيع الديموقراطي مجرد تطمينات لاستمالة الشارع وحياسة الشرعية، وانما اصبحت التزامات تعكس الرؤية ازاء التغيير ولن يكون ذهاب الناخبين اليوم الى صناديق الاقتراع عملية عادية بالنظر الى طبيعتها والأهداف المنوطة بها. لكنها اختبار حقيقي لإرادة التغيير الذي بدأ بإطاحة نظام الرئيس معاوية ولد الطابع. والأكيد ان الرئيس أعلي ولد محمد قال لم يكن يرغب في انتاج منظومة سياسية يكون له فيها الحزب الأقوى والسيطرة الأشمل، كما في تجارب أحزاب الرؤساء التي تنشأ من داخل السلطة. والمكسب يسجل للمجلس العسكري الموريتاني الذي اختار ان يتوارى بعد الاستحقاقات الاشتراعية والرئاسية في سابقة تتم عن احترام إرادة الناخبين، كونه بداية ايجابية اختصرت الطريق وافسحت في المجال أمام إمكان حدوث تغيير من دون انفلات. ولم يجد رئيس المجلس العسكري صعوبات في اقناع شركاء بلاده من دول الجوار والاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي والمؤسسات النقدية الدولية ان ثمن التغيير، ان كان تحتم انجازه عبر انقلاب عسكري، ليس قراراً مستحيلاً. والحال ان حدة المنافسات الانتخابية وظهور تكتلات وتيارات سياسية جديدة انما يعكسان رغبة الشارع الموريتاني في التطبيع الديموقراطي. ونجح المجلس العسكري بكل الحسابات في اقناع الشارع السياسي ببداية التغيير.

لم تكن الفترة الانتقالية الوجيزة كافية لإحداث انقلاب آخر في العلاقات ودور الاحزاب وتفعيل حضور المجتمع المدني، فقد استغرق السؤال الكبير حول مدى التزام المجلس العسكري للعدالة والديموقراطية بوعوده في تسليم الحكم الى المدنيين حيزاً وافراً من الانشغالات. وبدا ان المجلس ذاته تحول الى حكم بين الرفقاء السياسيين، من منطلق انه لا يريد الاستمرار في الحكم. وقد يكون هذا الوضع أثر بصورة أو بأخرى في صوغ التجربة الجديدة على نحو لا يغضب العسكريين ولا يدخل معهم في مواجهة، بالقدر ذاته لا يواليهم مئة في المئة ولا يعاكسهم أقل من ذلك. فالمستقبل مفتوح أمام كل الخيارات، لكن أبعدها أن يتمسك العسكريون بالسلطة لسبب أو آخر. وربما ان الحسابات الدقيقة في عملية من هذا النوع أثرت في مسار المنافسات الانتخابية بطريقة تخفف من الافصاح عن كل النيات دفعة واحدة. ومع أن العسكريين عبروا عن نياتهم في مغادرة الحكم بعد الانتهاء من ترتيبات آخر الأوراق الانتقالية، فإن المدنيين لم يكن في وسعهم أن يجهروا بكل ما يريدونه، كون انتخابات اليوم التي قد تحتاج الى دورة ثانية للحسم، لا تعدو أن تكون طبعة أولى لما سيكون عليه الوضع في الرئاسيات التي تضبطها اعتبارات داخلية واقليمية ودولية بالغة النفوذ.

نتيجتان سيسفر عنهما اقتراع الأحد في موريتانيا: الأولى تضيء الطريق أمام مجلس «العدالة والديموقراطية» ازاء ما يحفل به المشهد السياسي من دون التكتم على حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السابقة، علاوة على معالم الطريق التي ستحدد مسار انتخابات الرئاسة المقبلة. أما الثانية فتناول قدرات الفاعليات السياسية وتطلعاتها لكسب رهانات معركة الحكم. وفي الحاليين تلتقي مصالح المجلس العسكري والأحزاب السياسية في تأمين انتقال ديموقراطي للسلطة ينتصر على مخاطر التردد والعودة إلى الوراء.

ومع أن الحكومة التي يمكن ان تنبثق عن الانتخابات الاشتراعية لن تكون مشكلة من حزب واحد، أقله للقطع مع مفهوم الحزب الوحيد الحاكم الذي يزج بمعارضيه في السجون ويقتد حرية التعبير، فإن انتخابات الرئاسة سنأتي برجل واحد قد يكون ثمرة وفاق سياسي أو محاصصة ديموقراطية، تجمع بين الولاء لرغبة الشارع وتعهدات المجلس العسكري. وبالقدر الذي تبدو فيه الصيغة في أمس الحاجة الى تنازلات يتبادلها الأطراف المؤثرون، بالقدر الذي تسير انتخابات اليوم الى هويات المترشحين وحظوظهم المتساوية بحسابات الموالاة متعددة الأطراف